هوامش

ayoobi99@gmail.com
عبدالله الأيوبي

لطمة سياسية إفريقية للسياسة «الإسرائيلية»

قبل عدة أسابيع مضت صوَّت برلمان جنوب أفريقيا على مشروع قرار تقدم به حزب الحرية الوطني، خفضت جمهورية جنوب أفريقيا مستوى العلاقات الدبلوماسية مع «إسرائيل» من مستوى سفارة إلى مكتب اتصال، والقرار يأتي تنفيذا لقرار سابق اتخذه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي قبل نحو عام تقريبا في هذا الخصوص، تضامنا مع نضال الشعب العربي الفلسطيني، حيث أكدت وزيرة الخارجية الأفريقية ليندويي سيسولو أن بلادها لن تعين ممثلا في «إسرائيل» على مستوى سفير وستحتفظ بمكتب اتصال، فيما قال حزب الحرية الوطني بعد التصويت على المشروع أن «هذه لحظة سيفخر بها نيلسون مانديلا الذي قال دائما إن حريتنا غير مكتملة من دون حرية الفلسطينيين».

هذه الخطوة الدبلوماسية ذات المعنى والمغزى والبعد السياسي الكبير التي صدرت عن جمهورية جنوب أفريقيا، تعكس بدقة الموقف المبدئي لهذه الجمهورية الأفريقية التي دفع شعبها ثمنا باهظا من أجل حريته ونيل استقلاله والتخلص من نظام الفصل العنصري «الأبارتهايد»، الموقف المبدئي من نضال الشعب العربي الفلسطيني الذي يعاني من نفس السياسة العنصرية التي عانى منها سكان جنوب أفريقيا السود، وهذا ما أكده حزب الحرية والعدالة صاحب المشروع حيث قال إن هذه الخطوة، أي خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية، كان من الممكن أن تحظى بدعم رمز محاربة الفصل العنصري (الأبارتهايد)، الراحل نيلسون مانديلا.

جمهورية جنوب أفريقيا سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع فلسطين بعد عام واحد فقط من انتهاء نظام الفصل العنصري في الدولة الأفريقية في عام ١٩٩٤، وبالتالي فإن هذه الخطوة الجديدة التي صدرت عن برلمان جنوب أفريقيا إنما تأتي انسجاما ومتماشية تماما مع الموقف المبدئي والثابت لدولة المناضل نيلسون مانديلا، وللعلم فقد سبق لهذه الجمهورية الأفريقية أن خفضت تمثيلها الدبلوماسي عام ٢٠١٩ وسحبت سفيرها من «إسرائيل»، بسبب «الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في حق الفلسطينيين»، كما جاء في البيان الذي تلا قرار التخفيض.

الشعب في جنوب أفريقيا عانى من سياسة الفصل العنصري ومن الاضطهاد والتنكيل والزج بأبنائه في غياهب سجون النظام العنصري البغيض الذي جثم على صدور أبنائه زهاء نصف قرن (نظام الفصل أنشأه الحزب الوطني الذي سيطر على الحياة السياسية في البلاد من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٤)، وبالتالي من الطبيعي جدا أن تأتي مواقف حكومتهم داعمة ومؤيدة لنضال الشعب العربي الفلسطيني وهم يرونه يعاني من نفس السياسة العنصرية والاضطهاد السياسي الذي عانى منه شعب جنوب أفريقيا خلال سنوات نظام الفصل العنصري.

هناك عامل آخر له تأثير في سياسة حكومة جنوب أفريقيا والغالبية الساحقة من شعبها فيما يتعلق بالموقف من السياسة «الإسرائيلية» تجاه الشعب الفلسطيني والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل عام، وهو أن نظام الفصل العنصري الذي جثم على صدورهم كان يتلقى الدعم من «إسرائيل» وهناك تحالف قوي بين النظامين، فليس من السهولة أن ينسى أو يتجاهل أبناء الجمهورية الأفريقية هذه المواقف العدوانية من جانب «إسرائيل» تجاههم وتجاه نضالهم ضد نظام الفصل العنصري في بلادهم.

فهناك قواسم مشتركة ومتشابهة بين الشعبين الفلسطيني وشعب جنوب أفريقيا، وكما يلتقي الشعبان في أهداف يسعون إلى تحقيقها من وراء نضالهم البطولي، فإن هناك صفات مشتركة بين سياسة نظام الفصل العنصري الذي كان قائما في جنوب أفريقيا تجاه سكان البلد الأفارقة، وسياسة «إسرائيل» تجاه أبناء الشعب الفلسطيني ونضالهم المشروع من أجل استرداد حقوقهم المشروعة، وفي المقدمة منها حقهم في الحرية والاستقلال وإقامة دولتهم المستقلة أسوة بباقي شعوب المعمورة.

الشعب العربي الفلسطيني، خاصة في مثل هذه الظروف الصعبة، حيث اليمين العنصري المتطرف الحاكم في «إسرائيل» يقود حملة ممنهجة وشرسة لتصفية ما تبقى من حقوق فلسطينية من خلال إفراغ المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة من أبنائها الشرعيين، عبر القضم التدريجي لأراضيهم من خلال التوسع الاستيطاني وإقامة المزيد من المستوطنات فوق هذه الأراضي، في مثل هذه الظروف فإن الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة إلى مواقف الدعم السياسية، فعلا وليس قولا، وهو ما ذهبت إليه جمهورية جنوب أفريقيا.

اتجاهات التجارة العالمية في عام ٢٠٢٣ وما بعده

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي من الصدمات التي تعرض لها بعد جائحة كورونا؛ حقق حجم التجارة العالمية مبلغًا إجماليًا قياسيًا بلغ ٣٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢. لكن بالنسبة إلى عام ٢٠٢٣، فإنه وسط مخاوف من حدوث ركود في الاقتصادات الكبرى، توقع «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الأونكتاد)، «نظرة قاتمة»، في ظل «التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الطاقة، ورفع أسعار الفائدة، والتضخم المستمر»، والتي من المرجح أن «تقيد التجارة العالمية».

وفي تأييد لهذا، أكدت «ماريان بيتسنجر»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن التجارة العالمية خلال العام الحالي، تواجه «تحديات متعددة»، مشيرة إلى الأهمية المتزايدة لـ«إعادة ضبط العولمة، واضطرابات سلاسل التوريد، والمنافسة بين القوى العظمى، وكذلك كيفية تأثر مستقبل التجارة الدولية بتحول الاقتصادات الرائدة نحو التقنيات الخضراء والرقمنة».

وعلى الرغم من ارتفاع حجم التجارة العالمية بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢٢، إلا أن توقعات «منظمة التجارة العالمية»، لمستوى نمو التجارة عام ٢٠٢٣، جاءت «ضعيفة» مع تأكيد أن «الصدمات المتعددة»، لا تزال «تؤثر في الاقتصاد العالمي». وأشار «كينيث روجوف»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أن «اقتصادات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومنطقة اليورو تعاني من «تضخم متزايد»؛ نظرًا إلى أن البنوك المركزية التي «انتظرت وقتًا طويلاً لرفع أسعار الفائدة مع تراكم التضخم»؛ تتدافع الآن للسيطرة على الوضع من دون دفع اقتصاداتها إلى ركود عميق». وعليه، توقعت «المنظمة» أن الطلب على الواردات في هذه الأسواق، سيكون «ضعيفا»؛ جراء انخفاض إنفاق الأسر، وارتفاع تكاليف التصنيع.

ويبرز في تحليل اتجاهات التجارة العالمية في السنوات القادمة، مفهوم «إعادة ضبط العولمة»، وهي عبارة استخدمتها «نغوزي إيويالا»، مديرة «منظمة التجارة العالمية». وأشار «مولي سميث»، و«فينس جوللي»، من «وكالة بلومبرج»، إلى أنها «نظام تقوم من خلاله الشركات متعددة الجنسيات بتكوين شبكة تجارية لاستيعاب التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة». ورأت «بيتسنجر»، أنها «أفضل وصف للنمط الحالي والمستقبلي المحتمل للتكامل الاقتصادي، وتدارك الانقسامات عبر الاقتصادات المختلفة»، مؤكدة أن العولمة نفسها لا تزال فكرة «مستمرة»، تؤكد الروابط التجارية الإقليمية الأقرب، وتشكيل تكتلات اقتصادية تتسم بأنها «حساسة للمنافسة، و«مهمة من الناحية الاستراتيجية».

وكما أوضح «نيل شيرينج»، من مجموعة «كابيتال إيكونوميكس»، فإن الاقتصاد العالمي «ينقسم إلى كتلتين إحداهما مع الصين، والأخرى مع الولايات المتحدة». وأظهرت «منظمة شنغهاي للتعاون»، الكتلة الأولى منها، والتي تضم «روسيا، والهند، وباكستان، والعضوية الإيرانية المحتملة»، والتي شبهها «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» بـ«الناتو المارق»، نظرًا إلى موقفها المعادي للغرب. وتحدث «لاري إليوت»، في صحيفة «الجارديان»، عن «تجزئة الاقتصاد العالمي» في وصفه الاجتماع السنوي لـ«صندوق النقد الدولي»، في أكتوبر ٢٠٢٢، حيث كانت أمريكا معترضة على سياسة إنتاج النفط السعودي، وكانت الهند «غير راضية»، مع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، فيما وُصفت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة، والصين، بأنها «فاترة».

ومع إشارة «شيرينج»، إلى أن المنافسة بين القوى العظمى التي تزيد في العلاقات التجارية، «ستقود إلى تحولات في سلاسل التوريد، وتقليل تدفقات التكنولوجيا والاستثمار»، بين الكتلتين السابق الإشارة إليهما؛ فإن «الاعتبارات الجيوسياسية» من المقرر أن تلعب «دورًا أكبر في السياسة الاقتصادية». وفي حين رأت «بيتسنجر»، أنه من «غير المحتمل» أن يسعى أعضاء الكتلة الاقتصادية الغربية إلى «تكامل طموح وعميق لأسواقهم»؛ فقد أشارت إلى احتمالية تركيزهم على بناء سلسلة توريد مرنة، وتقليل اعتمادهم الاقتصادي على الصين.

ومع تأكيد المنافسة الاقتصادية والتجارية المباشرة بين «واشنطن»، و«بكين»؛ باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم، أشار «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى احتلال الأخيرة مكان الأولى خلال العشرين عامًا الماضية. وفي حين أنه عام ٢٠٠١ -عندما انضمت «بكين» إلى منظمة التجارة العالمية – كان لدى ٨٠٪ من الدول حول العالم تبادل تجاري مع أمريكا؛ فإنه بحلول عام ٢٠١٨، انخفض الرقم إلى ٣٠٪ فقط، وفي عام ٢٠٢٠ تفوقت الصين على الولايات المتحدة، باعتبارها الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي. وأقرت «جينا ريموندو»، وزيرة التجارة الأمريكية، بأنه «ليس سرا» أن أمريكا منخرطة في «منافسة عالمية شديدة مع الصين»، وأن التكنولوجيا، في عام ٢٠٢٣ وما بعده، هي «جوهر» هذه المواجهة.

وفي ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية، فرضت «واشنطن»، قيودًا اقتصادية على العلاقات المالية بين الشركات في أراضيها، ومثيلاتها في الصين، وأبرزها ما يتعلق بصناعة «أشباه الموصلات». وفي عصر التقدم التكنولوجي، أصبح دور هذه الصناعة والوصول إليها مصدرًا للمنافسة والارتياب بين «بكين»، و«واشنطن». وأوضحت شركة «ماكينزي»، أنه في حين صنعت الأخيرة خلال التسعينيات ما يقرب من ٤٠٪ من أشباه الموصلات في العالم، فقد انخفض هذا حاليا إلى ١٢٪ فقط. ومع نقص الإنتاج خلال عام ٢٠٢١، أثر ذلك في النمو الاقتصادي، «بحوالي ربع تريليون دولار».

وفي إدراك لذلك، أشار «مات شيهان»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، إلى فرض «إدارة بايدن»، في أكتوبر ٢٠٢٢ قيودًا على وصول الصين إلى أشباه الموصلات غربية الصنع، والتي كان لها تأثير في حرمانها من «القوة الحاسوبية التي تحتاجها لتدريب الذكاء الاصطناعي (AI)». وبالمقارنة، سيوفر «قانون الرقائق الإلكترونية والعلوم الأمريكي» الصادر في أغسطس ٢٠٢٢، مبلغ ٥٢ مليار دولار أمريكي للبحث والتطوير وتصنيع أشباه الموصلات. وفي حين تمت الإشارة إلى أن هذه السياسة «من المحتمل أن يكون لها تأثير بالغ على وصول «الصين»، إلى أشباه الموصلات المتقدمة»، وكذلك «قدرتها على صنعها في الداخل»؛ فإن الولايات المتحدة تسعى إلى استعادة أسبقيتها بالسيطرة على تقنيات وموارد الحوسبة المتقدمة.

وعلى الرغم من استمرار التصعيد في العلاقات التجارية بين الكتلتين، فقد أصرت «بيتسنجر»، على أن «الانفصال الكامل»، عن الصين من قبل الدول الغربية «غير قابل للتحقيق، ولا مرغوب فيه». وبدلاً من ذلك، توقعت «درجات متفاوتة من «عدم التكامل»، على أساس الأمن القومي، وحماية «القطاعات الحساسة»، مثل التقنيات المتقدمة، والمستحضرات الصيدلانية، واستخدام المواد الخام.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية المخاطر الاقتصادية للصين، وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ودورها الريادي في الاقتصاد العالمي. وأوضح «هوارد فرينش»، من «جامعة كولومبيا»، أنه على الرغم من كل «نجاحاتها» لتصبح واحدة من أكثر دولتين تأثيرًا في العالم، فلقد حققت «بكين»، «نتائج متواضعة جدًا في تحديد نشاطاتها الاقتصادية المستقبلية، التي يجب الاهتمام بها وتعزيز قطاعاتها». وبدلا من أن تكون شركات الطيران التجاري، والمعالجات، والمشغلات الدقيقة «الأقوى اقتصاديًا عالميًا»، أوشكت على الإفلاس»، وطلبت دعمًا ماليًا حكوميًا للبقاء مستمرة.

وفي ضوء التنافس الاقتصادي بين البلدان، أشارت «بيتسنجر»، إلى أن هناك دولا «لا تريد أن تختار جانبًا ما»، بالنظر إلى المزايا والمكاسب الواضحة للحفاظ على العلاقات مع كليهما. وينطبق هذا الأمر على عديد من دول الشرق الأوسط، بما فيها دول الخليج التي استفادت من كون «الصين»، أكبر شريك تجاري، كما مكّنتها علاقاتها الأمنية مع «الولايات المتحدة»، من تعزيز أمنها الإقليمي. وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، فإنه بينما أشار مؤتمر (أونكتاد) إلى أن «معدلات النمو التجارية الكبرى» خلال عام ٢٠٢٢، كانت «ترجع إلى ارتفاع قيمة تجارة منتجات الطاقة وصادراتها»؛ توقعت «منظمة التجارة العالمية»، أن حجم الصادرات السلعية غير البترولية عام ٢٠٢٣، ستشهد انخفاضًا طفيفًا، على الرغم من توقع نمو حجم الواردات بالمنطقة ذاتها بنسبة ٥,٧٪.

وفي ظل هذه الديناميكيات، أشار «فيليكس تشانغ»، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»، إلى سعي كل من الصين، وتركيا، و«معظم مناطق دول آسيا الوسطى»، و«القوقاز»، إلى إنشاء ممر أوسط تجاري يربط بين شرق آسيا وأوروبا»، يجنب تلك الدول مناطق النفوذ والهيمنة الروسية والأمريكية، ويمر عبر «كازاخستان، وجورجيا، وأذربيجان، وتركيا»، والذي شبهه بـ«طريق الحرير القديم»؛ حيث إن لديه القدرة على «تحويل مسار التجارة عبر أوراسيا»، عن طريق تقليل الاعتماد على التجارة البحرية.

ومع ذلك، فإن إنشاء هذا الطريق قد تعطل بسبب «التدابير الروتينية»، والإجراءات المتعلقة بالجمارك والتعريفات والرسوم عبر العديد من البلدان، ناهيك عن أن حجم التجارة عبره أقل بكثير من تلك الموجودة في «الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب»، والذي يعد طريقا سريعا ورخيصا. وفي حين أن قدرة الممر الأوسط عام ٢٠٢٠ على النقل بلغت حوالي ١٠ ملايين طن من البضائع؛ تم نقل بـ ١٤٤ مليون طن أخرى عبر السكك الحديدية السيبيرية في العام ذاته.

وبالنسبة إلى دول الشرق الأوسط، لا سيما التي تصدر النفط إلى مناطق شرق آسيا والدول الغربية، لا تزال حماية طرق وسلاسل الإمداد «مسألة ضرورية». وأشار «المنتدى الاقتصادي العالمي»، إلى أن «سلاسل التوريد المرنة، والأسواق المفتوحة»، ستكون «حاسمة لضمان الوصول إلى المواد الخام» للدول، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ إجراءات نحو «إزالة الكربون من سلاسل القيمة العالمية بالنسبة إلى الاقتصادات الرائدة.

واتساقا مع هذا، أوضح مؤتمر (أونكتاد)، أن «تطور سلاسل التوريد العالمية»، يمكن أن يؤثر في أنماط التجارة وطرق تكيفها مع التغيرات المناخية خلال عام ٢٠٢٣، بسبب الشكوك حول تنويع الموردين لمصادر الطاقة بشكل تدريجي. وأكد «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن الاضطرابات التي طالت الموانئ في الولايات المتحدة والصين، والتي تعود إلى عام ٢٠٢٠، قد «تم حلها في الغالب»، وهو ما سمح بتدفق أكثر كفاءة للتجارة من أكبر اقتصادين عالميا.

من جانبه، أشار «بيتر تيرشويل»، من وكالة «إس آند بي جلوبال»، إلى أن هناك «مؤشرات قوية» على أن الاقتصاد العالمي، يتجه نحو تخفيف «أكبر لاضطراب سلاسل إمداد الشحن بالحاويات. ومع ذلك، حذرت «بيتسنجر»، من أن أكبر التهديدات لسلاسل الإمدادات التجارية العام الحالي، هي «التغيرات المناخية القاسية». وحث «الأونكتاد»، على زيادة الاستثمارات من أجل «تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية»، سواء كانت طبيعية أو جيوسياسية.

علاوة على ذلك، هناك عوامل ديناميكية أخرى قد تؤثر في مستقبل التجارة العالمية، مثل الجهود الدولية لتطوير اقتصاد عالمي أكثر اخضرارًا واستدامة بيئيًا، وهو عامل أوضح «الأونكتاد»، أنه «يحفز الطلب على المنتجات المستدامة بيئيًا»، «وتقليل مستويات الطلب على الوقود الأحفوري». وسلط «مونكيلبان» و«كار»، الضوء على كيف تُشكل التجارة «إحدى الركائز الرئيسية» للخطة الخضراء للمفوضية الأوروبية، الذي أكدت رئيستها «أورسولا فون دير لاين»، «أن التجارة والمنافسة مفتاح لتسريع وتيرة اللجوء للتكنولوجيا النظيفة، وتحسين درجة الحياد الكربوني المناخية». فيما سعى وزراء التجارة الأوروبيون إلى إطلاق تحالف عالمي قوامه ٥٠ طرفًا بشأن المناخ، والذي أكد «المنتدى الاقتصادي العالمي»، أنه «سيوفر توجيهًا سياسيًا من أجل «تعزيز التعاون الدولي»، بشأن التجارة والمناخ والتنمية المستدامة».

ومع ذلك، فإن التوترات في هذا المجال داخل التحالف الغربي تظل جديرة بالملاحظة. وواجه «قانون خفض التضخم»، لإدارة بايدن لعام ٢٠٢٢ معارضة أوروبية؛ نظرًا إلى أن استثمارات «واشنطن»، المخطط لها بقيمة ٣٦٩ مليار دولار والمخصصة للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة؛ تترك تلك الدول قلقة من «خسارتها الكثير من الوظائف، والاستثمارات التي قد توفرها الولايات المتحدة لها، في حال تم هذا التحول بشكل فوري دون تعاون مشترك». وبينما أشاد نائب رئيس موظفي البيت الأبيض «جون بوديستا»، بالقانون، باعتباره يساعد في «تحول الاقتصاد العالمي بحجم ونطاق واسع وبشكل فجائي»؛ حذر الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، من أنه يهدد بـ«التأثير في الغرب»، والوفاء بتعهدات الانبعاثات الكربونية الصافية الصفرية بشكل تدريجي.

على العموم، هناك عديد من التحديات والضغوط الكبرى حول أنماط التجارة وتغيرها، بما في ذلك التجزئة الاقتصادية للأسواق، ومنافسة القوى العظمى، ومشاكل سلاسل التوريد، والاستدامة وغيرها. وفي حين أن زيادة التعاون بين الدول يمكن أن يطور بدوره أنظمة مالية «أكثر شمولا واستدامة»، ومرونة، بالإضافة إلى «زيادة معدلات النمو الاقتصادي»؛ يبقى أن نرى ما إذا كانت الصدمات الجيوسياسية أو الاقتصادية الكبرى ستسبب مرة أخرى قلقا بشأن أنماط التجارة العالمية، وعملية تحولها للتكيف مع التغييرات المناخية أم لا؟

سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان في ذاكرة أهل البحرين

بقلم:
محيي الدين بهلول

منذ أيام مرت علينا الذكرى الرابعةُ والعشرين لرحيل سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيِّب الله ثراه، فقد كان السادسُ من شهر مارس ١٩٩٩ يومًا حزينًا بمعنى الكلمة فقد غابت عنا تلك الروحُ الطاهرة، والتي كانت تمثل رمزًا للبحرين ومسيرتها الحضارية التنموية، كان الأميرُ الراحلُ راعيًا لكل صغيرة وكبيرة حنونًا محبا وعاشقًا لأبناء هذا الوطن صغارهم وكبارهم.

حقًا لقد كان يومًا صعبًا هزَّ كلَّ ركن من البحرين شمالها وجنوبها شرقها وغربها إذ اختلجت في نفوسنا كلُ مشاعر الحزن لفقداننا أبي حمد، واليوم والبحرين مازالت وستبقى تتذكرُ سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه بكل معاني الحب والوفاء لهذا الإنسان الذي خسرته البحرين، كان بمثابة علامة مضيئة ورمزًا ساطعا في سماء وطننا العربي الكبير.

وإذا كنا اليوم نسطِّرُ كلمات في ذكراه، فإننا ندعو المولى جلت قدرته أن تظل البحرين تنعم بالازدهار بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم وتلاحم أبنائها. لقد كان للمغفور طيب الله ثراه مآثرُ كثيرة في البحرين والعمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية شملت منجزات بارزة على جميع الأصعدة، كان سموه يحدوه أمل أن ينعم كل أبناء الوطن بالعيش الرغيد وكان مجلسه يستقبل الكبير والصغير، وظل هكذا حتى رحيله إلى الباري سبحانه وتعالى، كانت قيادته حكيمةً، واهتمامه بشؤون الوطن ممتدا لكل فرد في هذا الوطن وكان من سماته أنه يطمح إلى أن تستمر البحرين في التطور كل يوم وفي كل شيء بما في ذلك الإعلام والصحافة إذ كان يرى فيهما عنوانا للتقدم والازدهار وقد اهتم كثيرا بالشباب لأنه كان يرى أنهم ركيزة الوطن في حاضره ومستقبله.

ومن الأمور التي أولاها جل اهتمامه تيسير أمور الزواج والعناية بالأسرة البحرينية، فكان بحكمته يضع الحلول لها بنفسه وبطيب خاطر. لقد اجتمع الجميع على محبته، كان ابنا بارا لوطنه البحرين، مخلصا متواضعا، وقد منح شعبه تميزا ونوعية نادرة من الرجال في سعة الصدر والتسامح والكرم والعطاء، لذلك كان هناك حزن كبير لفراقه، وسيبقى هذا الفراق الجلل ذكرى راسخة في نفوس أبناء هذا الوطن، وكل ما نقوله عن هذا الإنسان القائد هو قليلٌ من كثير من الصفات السامية، فقد جعل البحرين الصغيرة في مساحتها كبيرة بشعبها في قلوب كل الشعوب.

ولقد كان سموه طيَّب الله ثراه يرى أن الزمن عنده له قيمة وقد استمد مبادئه من إيمانه بالله سبحانه وتعالى منهاجا وقوة في العمل على حماية البلاد من أي تدخلات حفاظا على استقلالها، وكانت له رؤية ثابتة أن الإنسان في هذا الوطن هو عماد تقدمها، وقد رفع شأن هذه البلاد وأبرز دورها السياسي والاجتماعي والتاريخي خلال سنوات حكمه، كما لعب سمو الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه أدوارا مشهودة في تعزيز مسيرة التضامن العربي وإذابة كل الخلافات سواء كانت على الصعيد الخليجي أو الإقليمي بوجه عام وجعل البحرين لها مكانة لدى كثير من دول العالم وشخصية الأمير عيسى بن سلمان تحتاج إلى سرد طويل للوقوف على جوانبها المختلفة لما لها من إسهامات في مختلف ميادين العطاء والمساهمة في نهضة الوطن، وفي عهده تواصلت الانطلاقة الاجتماعية والتنموية فشملت مختلف نواحي الحياة، فأنشئت الطرق ومحطات تحلية المياه، وتطور التليفزيون كما تم إنشاء العديد من المعاهد التعليمية والجامعية، واستكملت دولة البحرين في عهده تنفيذ مشاريع البنية التي تمثلت في النهضة العمرانية للمدن والقرى وتطوير الموانئ والمطار والتوسع في إنشاء المدارس بالشكل النموذجي كما اكتسب سموه خبرات واسعة من خلال المسؤوليات الكثيرة التي تولاها في شؤون الحكم حيث كان أهلا لها، وكان للسياسة الحكيمة التي أنتجها سموه، فضل المحافظة على القيم الاسلامية وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها، والدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن.

كما كانت له إنجازات واضحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز دور وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة البحرين باعتبار هاتين الجهتين لهما علاقة مباشرة بمسيرة تنمية الوطن وتقدمه، هكذا كانت مسيرته تتسم بالحكمة والاعتدال والتخطيط والنظرة البعيدة للمستقبل.. رحم الله سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي ستظل ذكراه راسخة وباقية في قلوب أبناء هذا الوطن المخلصين.

الطاقة المتجددة وتأثيرها في رفع مستوى الأمن الغذائي (١)

بقلم:
علي فقيه ○

أدت الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية إلى ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، ما سبب ارتفاعا في أسعار الغذاء العالمي، بالإضافة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في عديد من الدول مما يستوجب لصناع القرار والشركات والأفراد استخدام طاقة بديلة لا تتأثر بمجريات وتقلبات السوق العالمية والتي سوف تسهم في الحفاظ على أسعار الغذاء ورفع مستوى الأمن الغذائي في دول العالم. ومن الحلول التي أثيرت مؤخراً هي استخدام مصادر الطاقة المتجددة لقدرتها على تحسين الأمن الغذائي عن طريق خفض تكاليف إنتاج الزراعة وإنتاج الغذاء، وبالتالي، خفض أسعار الغذاء على المستهلكين، ما يجعل قطاع الزراعة والغذاء أقل عرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي أو البيئي.

وتهدف جهود صناع القرار اليوم إلى تحقيق الركائز الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي والوصول إلى أهدافها وهي: ١) وفرة الغذاء في السوق، ٢) القدرة على تحمل تكاليف الغذاء من قبل المستهلكين، ٣) الجودة والسلامة، ٤) والاستدامة الغذائية. ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على كيفية مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في تعزيز الأمن الغذائي وجعله أكثر فعالية واستدامة على المدى البعيد.

هناك عدة طرق عديدة يمكن من خلالها استخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والوقود الحيوي، وتستخدم كل من هذه الأنواع في تعزيز الأمن الغذائي من خلال عدة طرق: أولاً، تساعد مصادر الطاقة المتجددة على خفض تكاليف الإنتاج عن طريق خفض المبلغ الذي يتم إنفاقه على مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري، والتي ارتفعت تكاليفها بشكل كبير خلال هاتين السنتين بسبب العوامل الاقتصادية والجيوسياسية. ويمكن استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل مضخات الري والجرارات والآلات الزراعية وغيرها. فيمكن للمزارعين من خلال ذلك إنتاج المزيد من الغذاء بكلفة أقل مما يجعل الغذاء متاحا للمستهلكين بأسعار معقولة.

ثانياً، تركز مصادر الطاقة المتجددة على تحسين كفاءة إنتاج الغذاء، ما يعني، على سبيل المثال، أنه يمكن لمصادر الطاقة الشمسية تشغيل أنظمة الري وزيادة كفاءتها وخفض معدل هدر المياه. بالإضافة إلى فعالية الطاقة المتجددة في تشغيل وحدات التبريد والتي تساعد في الحفاظ على الأطعمة من التلف والتقليل المستمر في هدر الطعام.

ثالثاً، تعزيز مستوى الاستدامة، وذلك بسبب اعتبار مصادر الطاقة المتجددة أكثر استدامة من الوقود الأحفوري، كما أن مصادر الطاقة المتجددة تسهم في خفض غازات الاحتباس الحراري وخفض تأثيرها في البيئة. لذلك، فإن مصادر الطاقة المتجددة تساعد في ضمان إنتاج الغذاء والحفاظ على البيئة على المدى البعيد.

رابعاً، تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، تعتمد عديد من البلدان على مصادر الطاقة المستوردة لتشغيل قطاعاتها الزراعية، والتي قد تكون باهظة الثمن في بعض الأوقات ما يسهم في زيادة انعدام أمن الطاقة والأمن الغذائي معاً.

خامساً، زيادة المرونة، فيمكن لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة على توفير مصدر طاقة خلال الأزمات والكوارث الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية، ما يساعد على ضمان وجود طاقة دائمة ومستمرة للقطاع الزراعي والغذائي، وضمان إنتاج الغذاء للمستهلكين ومنع حدوث ارتفاع مفاجئ في الأسعار يمكن من خلالها خلق حالة من عدم التوازن الاقتصادي.

وفي الختام، تساعد مصادر الطاقة المتجددة على تعزيز الأمن الغذائي عن طريق خفض تكاليف الإنتاج، زيادة الكفاءة الإنتاجية، تعزيز الاستدامة، والاعتماد على مصادر طاقة نظيفة بديلة عن المصادر التي تعتمد على الوقود الأحفوري. وهناك العديد من الدول التي نجحت في تمكين قطاع الزراعة والأغذية من خلال اعتماد مصادر الطاقة المتجددة والتي لم تتأثر بمجرى ارتفاع أسعار الطاقة الحالية كسنغافورة ومناطق في الهند وكينيا والمغرب وغيرهم، بل زادت من مرونتها بشكل أكبر وعلى نفعها للمزارعين والشركات والمستهلكين والبيئة. وفي الجزء القادم من هذا المقال، سوف يتم تناول بعض التطبيقات العملية لعديد من الدول حول العالم التي استخدمت مصادر الطاقة المتجددة لدعم القطاع الزراعي ورفع مستوى الأمن الغذائي عندها.

○ مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة